

Distr.: General
31 October 2011
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة
عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

مذكرة شفوية مؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس
اللجنة من البعثة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة

تمّدي البعثة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن
المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ويشرفها أن ترفق طيه، وفقاً لأحكام القرار
١٨١٠ (٢٠٠٨)، معلومات مقدمة من السلطات المختصة لدولة قطر بشأن تنفيذ دولة قطر
للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) (انظر المرفق).



مرفق للمذكرة الشفوية المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ الموجهة إلى
رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة
تقرير قطر بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

بادرت على الفور دولة قطر، في أعقاب صدور قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)،
المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بتلبية المتطلبات الواردة في القرار، فقامت بإنشاء اللجنة
الوطنية لحظر الأسلحة. وقد أنشئت اللجنة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه، في
وزارة الدفاع، عملاً بقرار مجلس الوزراء رقم ٢٦ لعام ٢٠٠٤.

وُثِّقَت اللجنة على نحو كبير باقتراح التشريعات اللازمة لتنفيذ المعاهدات الدولية
المتعلقة بحظر جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، إلى جانب اقتراح وتنقيح التشريعات
والإجراءات اللازمة فيما يتصل بحظر تلك الأسلحة، والعمل على تنفيذ تلك
التشريعات والإجراءات.

وفي هذا الصدد، أصدرت دولة قطر ما يلي:

(أ) القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٢، المتعلق بمكافحة غسل الأموال، الذي يعاقب،
عملاً بالمادة الثانية منه، على جميع أشكال اكتساب أو حيازة مال متحصل من جرائم من
قبيل الاتجار غير المشروع في الأسلحة والذخائر والمتفجرات أو من جرائم الإرهاب، متى
كان القصد من ذلك إخفاء المصدر الحقيقي للمال وإظهار أن مصدره مشروع؛

(ب) القانون رقم ٤٠ لعام ٢٠٠٢ المتعلق بالجمارك، وبالرقابة على صادرات
الدولة ووارداتها؛

(ج) القانون رقم ٣ لعام ٢٠٠٤ المتعلق بمكافحة الإرهاب؛

(د) القانون رقم ١٧ لعام ٢٠٠٧ المتعلق بالأسلحة الكيميائية، الذي يقصد به تنفيذ
اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، بعد
أن انضمت قطر إلى الاتفاقية في عام ١٩٩٧ وقامت بالتصديق عليها في عام ٢٠٠٣؛

(هـ) مشروع قانون متعلق بالأسلحة البيولوجية أتمت اللجنة صياغته مؤخراً، إلى
جانب مشروع "النظام الوطني لحصر ومراقبة المواد النووية"، المقصود به تنفيذ اتفاق
الضمانات المبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

يضاف إلى ذلك أن دولة قطر تحرص على استضافة العديد من حلقات العمل التي
تشجع على التنفيذ الفعلي للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ومن بين تلك الحلقات ما يلي:

(أ) حلقة عمل إقليمية بشأن قمع أعمال الإرهاب النووي، وعنوانها "المنظمات الدولية ودورها في قمع أعمال الإرهاب النووي"، عقدت يومي ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ تحت رعاية معالي وزير الدولة للشؤون الداخلية؛

(ب) حلقة عمل بشأن "الإشعاع النووي"، عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، بالتعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو).

وبالنظر إلى أن دولة قطر تسعى إلى فرض رقابة تحول دون انتشار أسلحة الدمار الشامل (ويشمل ذلك المجال الأسلحة النووية والبيولوجية ووسائل إيصالها)، كما تسعى إلى تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فقد قامت اللجنة، في إطار الاتفاقية، بتنظيم عدة دورات دراسية لموظفي الجمارك في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتشمل الدورات الدراسية وحلقات العمل التي تم تنظيمها ما يلي:

(أ) دورة دراسية أساسية للسلطات الآسيوية المنوط بها تنفيذ الاتفاقية، عقدت في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨؛

(ب) حلقة عمل إقليمية بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، عقدت في الفترة من ٨ إلى ١١ آذار/مارس ٢٠٠٩؛

(ج) حلقة عمل وطنية لتوعية موظفي قطاع الصناعة بشأن أسلحة الدمار الشامل، عقدت في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩؛

(د) حلقة العمل الحادية عشرة التي عقدت بشأن "تنسيق المساعدة والحماية"، عملاً بالمادة ١٠ من الاتفاقية، في الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛

(هـ) دورة تدريبية إقليمية لسلطات الجمارك في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن "الجوانب الفنية لنظم النقل"، عقدت يومي ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛

(و) دورة تدريبية بشأن "نظم النقل" لموظفي الجمارك في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عقدت يومي ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن اللجنة تركز قدرًا كبيرًا من الاهتمام لتوعية المجتمع بشأن أسلحة الدمار الشامل ومخاطرها. ومن ثم، قامت اللجنة بتشكيل فريق عامل متخصص. واضطلعت، في إطار توعية المجتمع، بتنظيم حلقة عمل في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١ لطلاب المدارس الثانوية. وقررت اللجنة أن تعقد لقاءاتها بصفة منتظمة. وتعكف اللجنة في الوقت الحالي على الإعداد لتنظيم حلقات عمل مماثلة لطلاب الجامعة.